

تقرير

# الجيش يقرر توقيف «أبو طاقية»

قبل الكثير عن «أبو طاقية» وعلاقته بالتنظيمات الإرهابية. غير أن إثبات تورطه بقي ناقصاً حتى توقيفه ابنه عبادة، فقطعت اعترافات الأخير الشك باليقين، وبناءً عليه ذلك، اتخذت قيادة الجيش قراراً بتوقيفه

## مبسم رزق

إثر الكشف عن مصير العسكريين المخطوفين لدى «داعش»، وإبلاغ قائد الجيش العماد جوزف عون أمس عائلاتهم بأن نتائج فحوص الحمض النووي أثبتت أن الرفقات التي وجدت في الجرد تعود لأبنائهم، ترتفع أصوات المطالبة بالتحقيق ومحاسبة كل المتورطين في خطف الجنود وقتلهم. بدءاً من إنزال عقوبة الإعدام بالمتهمين الموقوفين في سجن رومية من عناصر داعش والنصرة، وصولاً إلى المسؤولين الذين منعوا استكمال عملية تحريرهم عام 2014، ما سمح بنقل الجنود من داخل بلدة عرسال إلى جرودها، وسط هذه المطالبات، يبدو أن قيادة الجيش مصممة على ملاحقة كل المتورطين بالعمليات الإرهابية، وبقتل جنود الجيش. وأكدت مصادر أمنية أن الجيش مصمم على توقيف مصطفى الحجيري، الملقب بـ«أبو طاقية» الذي بات «أمر تورطه بملفات إرهابية عدة مؤكداً»، بحسب مصادر أمنية. وتقول المصادر لـ«الأخبار» إن قرار توقيفه اتخذ «بعد توثيق عدد من الإثباتات على تورطه، ليس أبرزها الفيديو الذي عرضته قناة «الجديد» عن علاقته بالإرهابيين». وتشير المصادر إلى أن السبب الأهم وراء هذا القرار هو «الاعترافات التي أدلى

بها عبادة الحجيري، نجل أبو طاقية بعد توقيفه على حاجز للجيش في عرسال الأسبوع الفائت». وتجرّم بأن هذه الاعترافات «كشفت دور والده في دعم التنظيمات الإرهابية، وخصوصاً جبهة النصرة، وتورطه بعدد من العمليات الإرهابية، منها عدد من الهجمات على الجيش قبل عام 2014 وبعدها». وشددت المصادر على أن توقيت التوقيف مرتبط بالظروف الأمنية والميدانية، ويتوافر إمكانية تنفيذ عملية التوقيف. المصادر نفسها أكدت «وجود لائحة طويلة من الأسماء المتورطين في دعم الإرهاب»، لكنها رفضت الكشف عن الأسماء، مكتفية بتأكيد «قرار القبض على كل من ثبت أو سيتثبت تورطه». وفي هذا الإطار، انتشر أمس في الشمال عبر تطبيق «واتساب» بيان موقع باسم الشيخ مصطفى الحجيري يظهره خائفاً ومستجدياً لوساطة ما، إذ يؤكد بعد تقديم «العزاء لفخامة رئيس الجمهورية العماد ميشيل عون ودولة رئيس مجلس الوزراء الرئيس سعد الحريري ولحضرة قائد الجيش اللبناني العماد جوزيف عون وأهالي الشهداء من عشائر البقاع

الحجيري، الملقب بـ«أبو طاقية»، أكدت دور الأخير في أعمال إرهابية

بحسب اعترافات عبادة، تورط «أبو طاقية»، في هجمات على الجيش (أفب)

وغيرهم وسائر اللبنانيين»، «أنني وعائلتي لم نكن يوماً من الأيام ولن نكون في موقع الخصومة مع الجيش الوطني اللبناني». وأضاف: «من خلال الواجب الشرعي والوطني والأخلاقي قد قدمت في آب 2014 بما أستطيع لتخليص عناصر قوى الأمن، وقد استطعت اصطحابهم إلى منزلي على أمل أن تنتهي المشكلة خلال ساعات، والعسكريون يشهدون على ذلك، ولكن الأمور ذهبت بخلاف ما أريد، وبالرغم من كل الظروف الصعبة تابعت واجبي وقيمت بما أستطيع من خلال التفاوض مع الخاطفين حتى تم بفضل الله استعادتهم». ولم يكتف «أبو طاقية» بذلك، بل سعى إلى ترويح أن كل ما قام به كان بالتنسيق مع الأجهزة اللبنانية، حيث قال إن «التفاوض مع الجماعات المسلحة التي كانت في عرسال كان بالتنسيق الكامل مع الجهات الرسمية اللبنانية السياسية والأمنية التي كانت على علم بكل التفاصيل، وإن دفاعي عن العسكريين قد عرضني للتكفير واستباحة الدم ومحاولة القتل من قبل داعش، وهذا أمر تعرفه الجهات المختصة». أما بالنسبة إلى مقطع الفيديو الذي نشرته «الجديد»، فزعم أنه «مجتزأ والقصد من نشره تحوير كلامي، وقد جاء هذا الكلام في سياق التهويل لاجتياح عرسال وتدميرها، فكان هذا ردي لعلمي أن الجيش اللبناني الوطني لا يمكن أن يقوم بخطوة كهذه».

من جهة أخرى استقبل قائد الجيش العماد جوزف عون، أهالي العسكريين المخطوفين أمس، وأبلغهم بأن نتائج فحوصات «الحمض النووي» (DNA) أكدت أن الجثامين التي عُثر عليها في الجرد عائدة لأبنائهم. والتقى الأهالي رئيس الحكومة سعد

الحريري، وطالبوه «بمنع التداخلات السياسية ولفظة قضية أبنائهم». وبعد لقاءهم وزير الدفاع يعقوب الصراف وعودتهم إلى خيمهم وسط بيروت، اتفقوا. وفق ما صرح الناطق باسمهم حسين يوسف - على أن «أول مطلب لنا هو إعدام عمر وبلال ميقاتي اللذين شاركا في خطف العسكريين وقتلهم، وملاحقة

من تواطأ مع القتل»، مؤكداً أن «خيم أهالي العسكريين انتهى دورها في رياض الصلح، لكنها ستبقى في منازلنا». وقد أكد أهالي العسكريين أن «هناك بحثاً جدياً لتشكيل لجنة متابعة من قبل الأهالي المتابعة سير التحقيقات». وفيما أعلن لبنان الرسمي يوم غد الجمعة، يوم حداد وطني على العسكريين الشهداء،

مقال

## المذنب نهج سياسي لا شخص

### فراس الشوفي

تبدى غالبية اللبنانيين تعاطفاً كبيراً مع مأساة أهالي العسكريين الذين اختطفهم وقتلتهم الجماعات الإرهابية في جرد عرسال. وهم الذين قاسوا ثلاثة عذابات، يوم خطف أبنائهم، ويوم طال انتظارهم، وحين عادوا شهداء. ولا الأبناء المفجوعون بغياب أبنائهم، على مواقف عاطفية يطفونها في حماة غضب أو ذروة لوعة، ولو كانت مواقف تنقصها الدقة أو تخضع للتأويل أحياناً. غير أن هذا المزيج العاطفي - السياسي في قضية العسكريين، في بلد مثل لبنان تنغمس فيه السياسة بالإعلام والشائعات بالحدث و«الصيت» بالحقيقة، قد يُبنى على أساسه سياق مفضل للقضية نفسها. وتالياً، تعيين المسؤولين والمحرضين والحاضنين لمخذي جريمة قتل العسكريين، في السياسة والأمن، عبر «مروجة» إعلامية جديدة، تطمس معالم «الخطيئة» الأصلية، التي ارتكبت عشية 2 آب 2014.

يوم أمس، أصر أهالي العسكريين الشهداء خلال لقاءهم قائد الجيش العماد جوزف عون، ومن بعده وزير الدفاع يعقوب الصراف ثم رئيس الحكومة سعد الحريري، على رفض حضور وزير الداخلية نهاد المشنوق، مراسم الاحتفال التكريمي للشهداء، الذي يحضر له الجيش غداً الجمعة. بنى أهالي الشهداء موقفهم من المشنوق، على كلام نُسب إليه في الماضي، وقوله: «قتلوهم ونعتبرهم شهداء وسنلصق صورهم على الحيطان»، ليأتي رد الوزير في بيان أمس، ناعياً أي كلام من هذا النوع. وربط أهالي العسكريين أيضاً، بين جريمة قتل أبنائهم، وعملية «الإخضاع» التي قامت بها قوى الأمن الداخلي في سجن رومية منتصف شهر كانون الثاني عام 2015 في مبنى «باء»، المعروف باسم مبنى الإرهاب، وكان قتل الشهداء من قبل تنظيم «داعش» جاء رداً على العمل. ليس دفاعاً عن وزير الداخلية، الذي ينتمي إلى فريق سياسي ومنظومة تمتد من الخليج إلى أميركا، تعتبر المسلحين الإرهابيين في سوريا،

ثواراً على حكم الرئيس السوري بشار الأسد. لكنّ تظهير المشنوق وكأنه المذنب الوحيد في فاجعة وطنية من هذا النوع، ومن قبل أهالي العسكريين الشهداء تحديداً، يبرز تياراً سياسياً يكمله من نهج اعتمده لسنوات، قائم على التحريض والتلفيق الإعلامي والأمني والرهانات الخاطئة. كذلك فإنه يطمس حقيقة ما حصل فعلاً في تلك الجريمة، ويمهد لتحييد مسؤولين بارزين عما اقترفته «داعش» و«النصرة»، يوم كان التنظيمان الإرهابيان بالنسبة إلى هذا الفريق، السلاح الأفعال لإسقاط الأسد ومحاربة حزب الله، وقلب المعادلة الداخلية في لبنان. وهنا، وجب التذكير بالآتي:

قوى الأمن الداخلي في رومية، هي نقطة مضيئة في سجل المؤسسة، بعد أن وصل تهديد المعتقلين الإسلاميين أمنياً، إلى حد إدارة عمليات انتحارية ضد مناطق لبنانية، انطلاقاً من رومية، بمعزل عن كيفية وصول هذا الملف إلى كل هذا التراكم ومن هو المسؤول عنه. فضلاً عن أن التحقيقات، إن كانت لدى العام اللبناني أو لدى استخبارات الجيش، وحتى لدى حزب الله، لم تكشف توقيتاً دقيقاً عن توقيت قتل العسكريين، حتى يجري الربط بين عملية رومية وإعدام العسكريين. في حين، اكتفى فيه الطب الشرعي بتحديد فترة الوفاة بعد الكشف على الجثامين، على تقدير الفترة بعامين.

ثالثاً، بدا مستغرباً طلب الأهالي من الحريري عدم حضور المشنوق. وكان الحريري رئيس لتيار آخر، غير تيار المستقبل، الذي يمثل المشنوق. إن كانت التهذبة الداخلية اللبنانية تتطلب «مسايرة» الحريري حرصاً على التسوية التي رُكبت عشية انتخاب الرئيس ميشال عون، فمسألة العسكريين أمر آخر، فيه دم وشهداء ومسؤوليات وتاريخ. وبالتالي، لا يملك أحدٌ ترف تحوير الحقيقة عن مسارها. وما دام حديث المحاسبة قد فتح، فلماذا لا يسأل أحد الوسطاء الذين تدخلوا عشية 2 آب و3 آب، عن دورهم، وعن الطرف المستفيد من هذا التدخل في ذلك الحين، ومنهم الوزير السابق أشرف ريفي، والوزير الحالي جمال الجراح؟ ثمّ ليس واجباً سؤال النواب خالد الضاهر ومعين المرعي ومحمد كبرارة عن المؤتمر الصحافي الذي عقده في اليوم التالي، ولم ينتج سوى تغطية للإرهابيين وتهويل ضد الجيش؟ ومن المفيد أيضاً، تذكير النائب عماد الحوت، الذي أصدر بياناً أمس رفض فيه تحميل السياسيين مسؤولية ما حدث، عن فحوى دفاعه عن الإرهابي عماد جمعة، الذي اعتقله الجيش وكان سبباً في هجوم الإرهابيين على عرسال. أم أن جمعة، لا يزال «معارضاً سورياً» بالنسبة إلى الحوت، كما وصفه حينها؟ ولا بدّ أيضاً، من كشف محضر الاجتماع الذي جمع سلام والمشنوق والجراح، والاتصالات التي أجريت مع